

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي

"دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 - 2016)"

وسام عبدالحميد المعايطه *

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل الداخلية المؤثرة على هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (13) بنكاً تجارياً أردنياً مُدرجاً في بورصة عمان لأوراق المالية خلال الفترة (2006-2016) ولتحقيق ذلك قام الباحث بدراسة عدد من المتغيرات المستقلة. ولتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات وهامش الفائدة الصافي استخدمت هذه الدراسة تحليل البيانات الجدولية (Panel data) باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية وطريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: 1- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية والعوامل الآتية: نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة توظيف الودائع، ونسبة الرفع المالي). 2- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية ونسبة السيولة النقدية. 3- وجود علاقة عكسية لكنها ليست ذات دلالة إحصائية بين هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية وحجم البنك. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك التجارية بإدارة المصاريف التشغيلية لكونها من أهم العوامل المؤثرة في هامش الفائدة الصافي للبنوك التجارية.

الكلمات الدالة: هامش الفائدة الصافي، البنوك التجارية، المحددات الداخلية لربحية البنوك التجارية.

* قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن.

تاريخ قبول البحث: 2018/ 11/12 م .

تاريخ تقديم البحث: 2018/4/8 م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2020 م.

Internal Determinants of Net Interest Margin: An Empirical Study on Jordanian Commercial Banks for the period (2006-2016)

Wisam AbdulHameed Al-Ma'aitah

Abstract

The study aimed to identify the significant internal factors affecting net interest margin in Jordanian banks. The study used a sample of (13) Jordanian commercial banks listed in the Amman Stock Exchange during the period of 2006-2016. To achieve the objectives of the study, The researcher investigates the following independent variables: Ratio of Operating Expenses to Total Assets, Liquidity Ratio Capital Adequacy Ratio, Deposit Utilization Ratio, Financial Leverage Ratio, Bank Size.

To determine the relationship between these variables, the study used Panel Data, Models Fixed Effect, Random Effect and Generalization Least Square (GLS) to test the hypotheses of the study. The results of this study are as follows:

- 1- There is a statistically significant positive relationship between net interest margin in Jordanian commercial banks and the following factors: Ratio of Operating Expenses to Total Assets, Capital Adequacy Ratio, Deposit Utilization Ratio, and Financial Leverage Ratio.
- 2- There is a statistically significant negative relationship between net interest margin in Jordanian commercial banks and Liquidity Ratio.
- 3- There is a negative relationship that is not statistically significant between net interest margin in Jordanian Commercial Banks and Bank Size.

The study recommends that commercial banks should pay attention to the management of operating expenses as they are the most important factors affecting the net interest margin of Commercial banks.

KeyWords: Net Interest Margin, Commercial Banks, Internal Determinants of Profitability in Commercial Banks.

المقدمة:

شهد القطاع المالي والمصرفي الدولي خلال العقود الماضية تغيرات مُتسارعة في نواحي مُتعددة برز أثرها على مستوى التشريعات والتقنيات والخدمات المالية والمصرفية، مما ساهم في خلق بيئة مالية ومصرفية عالمية أكثر حيوية وارتباطاً ولكنها أكثر تقلباً واضطراباً وأخطاراً. ويُمكن قراءة هذه التغيرات المتسارعة التي شهدها القطاع المالي والمصرفي الدولي من خلال تحرر الأسواق المالية الذي ساهم في تدفق الأموال عبر الحدود، وعولمة المؤسسات المالية؛ مما مكنها من توسيع دورها كوسيط على المستوى العالمي، والنمو السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي، وخصخصة البنوك العامة في الدول النامية ورفع القيود عن صناعة الخدمات المالية الذي أدى إلى إضعاف الحدود التقليدية بين مختلف الوسطاء الماليين. في ظل هذه التغيرات المتسارعة، ومع تفاقم انتشار ظاهرة العولمة المالية وارتباط الأسواق المالية بعضها ببعض وتحرر حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، أصبحت كفاءة أداء القطاع المصرفي هدفاً رئيسياً لبرامج الإصلاحات المالية في كل دولة، وهكذا برزت الأهمية القصوى لتطوير وتحسين هذا القطاع الاستراتيجي مهنيًا وإداريًا وتنظيميًا وماليًا حتى يستطيع مواكبة تطلعات العصر، ويتمكن من تقديم خدمات مالية ومصرفية وفقاً لأحدث وسائل التكنولوجيا المتطورة من جهة، ويكون أيضاً قادراً على المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي من جهة أخرى.

وبناءً على ما سبق، أصبحت كفاءة الأداء المصرفي وربحيته من أهم التحديات الداخلية التي تواجهها البنوك التجارية كضرورة أساسية لتدعيم متانة مراكزها المالية، ولتنمية رأسمالها، وكذلك لمواجهة المخاطر المرتبطة بظاهرة العولمة المالية وبما أن المصدر الرئيس والتقليدي لتعظيم الربحية وتعزيز الأداء في البنوك التجارية هو تحقيق مستويات موجبة في هامش الفائدة الصافي (الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة)، فإن الباحث في هذه الدراسة ركز على تحديد أهم العوامل الداخلية المؤثرة في هامش الفائدة الصافي لكونه المؤشر الرئيس للحكم على ربحية البنوك التجارية المتولدة من الفعاليات التقليدية (الائتمان والودائع).

مشكلة الدراسة:

في ظل انتشار ظاهرة العولمة المالية والمصرفية وما نتج عنها من مخاطر ومنافسة شديدة بين البنوك التجارية، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في تحديد أهم العوامل الداخلية المؤثرة على هامش

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 – 2016)"
وسام عبدالحميد المعاينة

الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية باعتباره مؤشراً هاماً للربحية المصرفية التي يتم توليدها من الفعاليات والأنشطة التقليدية للبنوك التجارية، ومن ثم العمل على توظيف هذه العوامل ووضع استراتيجيات لكيفية التعامل معها، بما يضمن استمرارية ونمو البنوك التجارية وقدرتها على مواجهة تحديات ظاهرة العولمة المالية، وقدرتها على تحقيق أهدافها والمشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية الشاملة. ويُمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي التالي:

- ما هي العوامل الداخلية المؤثرة على هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية في ظل مواجهتها لتحديات العولمة المالية والمنافسة الداخلية وسياسات البنك المركزي النقدية؟
ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما العلاقة بين نسبة السيولة النقدية وهامش الفائدة الصافي؟
- 2- ما العلاقة بين حجم البنك وهامش الفائدة الصافي؟
- 3- ما العلاقة بين نسبة المصاريف التشغيلية وهامش الفائدة الصافي؟
- 4- ما العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال وهامش الفائدة الصافي؟
- 5- ما العلاقة بين نسبة توظيف الودائع وهامش الفائدة الصافي؟
- 6- ما العلاقة بين نسبة الرفع المالي وهامش الفائدة الصافي؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الرئيسي المتمثل في تحديد مُحددات البيئة الداخلية للبنوك المؤثرة على هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية، والذي يُعتبر مؤشراً هاماً للحُكم على متانة المراكز المالية للبنوك التجارية ومدى قدرتها على النمو والاستمرار والمنافسة، وكذلك تكمن أهمية الدراسة من خلال مساهمة نتائجها في تسليط الضوء على أدوات ومؤشرات تساعد البنوك التجارية عند رسمها لسياساتها المتعلقة بالاستثمار، والائتمان والسيولة وكفاية رأس المال وتوظيف رأس المال والكفاءة التشغيلية. كما أن التعرف على مُحددات البيئة الداخلية للبنوك المؤثرة على هامش الفائدة الصافي يساعد البنوك التجارية في المستقبل على المحافظة على الأرباح

وزيادتها ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض الربحية، وكذلك مواجهة تحديات العولمة والمنافسة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تحديد مُحددات البيئة الداخلية للبنوك المؤثرة على هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية باعتباره مؤشراً للحكم على الأداء المالي للبنوك التجارية بصفة عامة، وعلى ربحية البنوك التجارية بصفة خاصة. ويمكن صياغة أهداف الدراسة بالنقاط التالية:

1- التعرف على عوامل البيئة الداخلية المؤثرة على هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية.

2- معرفة أسباب اتساع هامش الفائدة الصافي في القطاع المصرفي التجاري الأردني وذلك من خلال بيان أثر مُحددات البيئة الداخلية للبنوك التجارية في هامش الفائدة الصافي.

3- التنبؤ بمستويات الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين أهم مُحددات البيئة الداخلية للبنوك التجارية وهامش الفائدة الصافي والذي يُعتبر مؤشراً هاماً للحكم على مستوى الأداء المصرفي بوجه عام، وعلى الربحية المصرفية للبنوك التجارية بوجه خاص.

فرضيات الدراسة:

تتكون الدراسة من فرضية رئيسة واحدة وفق ما يقتضيه التحليل، وقد تم صياغتها بصيغتها العدمية وهي على النحو الآتي:

- الفرضية الرئيسية: H_0 : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 5\%$) بين مُحددات البيئة الداخلية للبنوك وهامش الفائدة الصافي للبنوك التجارية الأردنية. وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

H_0 : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية وهامش الفائدة الصافي.

H_{02} : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك وهامش الفائدة الصافي .

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 - 2016)"
وسام عبدالحميد المعاينة

H03: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المصارف التشغيلية وهامش الفائدة الصافي.

H04: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى كفاية رأس المال وهامش الفائدة الصافي.

H05: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة توظيف الودائع وهامش الفائدة الصافي.

H06: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي وهامش الفائدة الصافي.

منهجية الدراسة:

أولاً: عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من كافة البنوك التجارية العاملة في الأردن والمدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، والتي تتكون من (13) بنكاً تجارياً خلال فترة الدراسة الممتدة من (2006 - 2016)، وقد تم استبعاد البنوك غير المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وذلك لصعوبة توفر البيانات المتعلقة فيها، ولعدم وجود جهة معتمدة تقوم بجمع البيانات وتصنيفها وتزويد الباحثين فيها لغايات البحث العلمي، ومن الناحية التطبيقية فقد اقتصرنا هذه الدراسة على البنوك خلال الفترة المشار إليها لمجموعة من الأسباب أهمها: تم التداول في أسهمها في بورصة عمان خلال فترة الدراسة دون انقطاع، وتوفر البيانات المطلوبة لغايات الدراسة خلال فترة الدراسة، ويمكن تحديد أسماء البنوك التجارية الممثلة لعينة الدراسة في الجدول رقم (1) وهي على النحو الآتي:

جدول (1) قائمة بأسماء البنوك التجارية الممثلة

لعينة الدراسة مرتبة حسب أقدمية تأسيسها

اسم البنك	سنة التأسيس
البنك العربي	1930
البنك الأهلي الأردني	1955
بنك الأردن	1960
بنك القاهرة عمان	1960

اسم البنك	سنة التأسيس
بنك سوستيه جنرال الأردن	1965
بنك الإسكان	1973
البنك الأردني الكويتي	1976
البنك التجاري الأردني	1977
بنك الاستثمار العربي الأردني	1978
بنك الإتحاد للإجار والاستثمار	1978
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	1982
بنك المؤسسة العربية المصرفية	1990
بنك المال الأردني	1995

المصدر: إعداد الباحث، سوق عمان المالي.

ثانياً: النموذج القياسي للدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة نماذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية)؛ وذلك لأن البيانات الجدولية هي بكل تأكيد الأكثر ملاءمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل بنك في العينة والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل البنوك (Bortolotti et al., 2002) وتحاول هذه الدراسة بيان أثر مُحددات البيئة الداخلية للبنوك التجارية على هامش الفائدة الصافي للبنوك التجارية الأردنية المُدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية الممتدة من (2006 - 2016) ولغايات ذلك استخدم الباحث النموذج القياسي التالي:

$$NIM_{i,t} = \alpha + \beta X_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث أن :

$NIM_{i,t}$: تشير إلى المتغير التابع (هامش الفائدة الصافي للبنك i للفترة t)

i : تشير إلى عدد البنوك التجارية (عينة الدراسة) (13 بنك) حيث $i = (1, 2, \dots, 13)$

t : تشير إلى عدد سنوات الدراسة (11 سنة من 2006 - 2016)

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 – 2016)"
وسام عبدالحميد المعاينة

α : تشير إلى قيمة المعامل الثابت ألفا في معادلة الإنحدار .

β : تشير إلى معامل بيتا (المعامل لكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة، وهي الميل الحدي بمعنى إذا تغير المتغير X بمقدار 10% سيتغير هامش الفائدة الصافي (NIM) بمقدار β مضروبة في 10%.

X : تمثل المتغيرات المستقلة للبنك i للفترة t في الدراسة وهي (السيولة النقدية: LR ، حجم البنك : TA، نسبة المصاريف التشغيلية: OER، كفاية رأس المال: CA، نسبة توظيف الودائع: DUR)

ϵ_{it} : يشير إلى الخطأ العشوائي (احتمالية حدوث خطأ في النموذج أو مقدار الخطأ في النموذج)، أي أنه يُمثل الجزء من هامش الفائدة الصافي (NIM) الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

ثالثاً: أسلوب تحليل البيانات الإحصائية:

بهدف الإجابة على الأسئلة المطروحة في بداية الدراسة، اعتمدنا على تحليل البيانات من خلال الاعتماد على أداة الاقتصاد القياسي، مصفوفة البيانات الزمنية - القطاعية (Panel Data) وذلك من خلال استخدام أسلوب النمذجة النموذج ذو الأثر الثابت (Fixed Effect) والنموذج ذو الأثر المتغير (Random Effects) ولأجل اختيار النموذج الأنسب استخدم الباحث اختبار هوسمان (Husman). ومن أهم مبررات استخدام هذا الأسلوب الإحصائي في التحليل:

1. يُعدُّ أكثر فعالية وكفاءة في تحليل البيانات بشكل مصفوفي: قطاعي - زمني.
2. يُسهّم هذا الأسلوب في حل مشكلات الاقتصاد القياسي؛ وذلك من خلال زيادة عدد الملاحظات وتخفيض نسب الارتباط للعناصر التفسيرية (المتغيرات المستقلة).
3. يأخذ بالحسبان هذا الأسلوب الأمور والقضايا التي لا يمكن ملاحظتها والمتعلقة بالحدث أو الزمن، وذلك لأنها تمثل الزمن والحدث معاً.

رابعاً : وصف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

أولاً : المتغير التابع (Dependent Variable): (العلي، 2013م) (AL-Ali, 2013)

تم اعتبار هامش الفائدة الصافي المتغير التابع في هذه الدراسة وهو يقيس الفرق بين إيرادات الفوائد التي يحصل عليها البنك من موجوداته المختلفة التي تولد عائد (Interest Bearing Assets) ومصارف الفوائد التي يدفعها البنك على مطلوباته المختلفة (Interest Bearing Liabilities) وتم احتسابه وفقاً للمعادلة الآتية:

إيرادات الفوائد من القروض - مدفوعات الفوائد على الودائع والأموال
والاستثمارات المقترض

• هامش الفائدة الصافي (NIM) =

إجمالي الموجودات المؤدة للدخل

ثانياً: المتغيرات المستقلة (Independent Variable)

وهي تُعبر عن المُحددات الداخلية أو الخصائص والسمات الداخلية للبنوك التجارية ومن أهمها ما يلي:

1- السيولة النقدية (Liquidity Ratio): LR : يُعبر مستوى السيولة عن مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها المحددة (Ongore & Kusa, 2013)، ويمكن قياس نسبة السيولة النقدية من خلال المعادلة التالية:

إجمالي الأصول السائلة

= نسبة السيولة النقدية (LR)

إجمالي الودائع

حيث تمثل الأصول السائلة النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية أما الودائع فتتمثل كل من الودائع الجارية والودائع الآجلة وودائع التوفير (Altamimi & Obeidat, 2013)، أما عن علاقة نسبة السيولة النقدية بالربحية فإن الدراسات

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 - 2016)"
وسام عبدالحميد المعاينة

نتائجها في هذا المجال كانت متناقضة حيث أشار بعضها إلى أن هناك علاقة سلبية بين مستوى السيولة والربحية (Molyneux & Thornton, 1992) بينما وجد كل من صيام وخريوش (Siyam & Khrioush, 2001) و (Bourke, 1989) أن هذه العلاقة موجبة ودالة إحصائياً، ويفسر الباحثان (Maghyrech & Shammout, 2004) هذا التناقض باختلاف مرونة الطلب على القروض في البيئات الاقتصادية والمالية التي أجريت فيها هاتان الدراستان.

2- حجم البنك (Total Assets): يُقاس حجم البنك بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكلما زاد حجم البنك (مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات فهذا المعدل يكون كبير في البنوك الصغيرة وذلك بالمقارنة مع البنوك الكبيرة وهذا ما أشارت إليه دراسة مرهيج وحمودة (Marhej & Hamouda, 2014) وقد استخدم الباحثون هذا المتغير للبحث عن مدى وجود وفورات ومزايا مالية أو خسائر ناتجة عن كبر حجم البنك، وقد وجد (Smirlock, 1985) أن هناك علاقة إيجابية ودالة إحصائياً بين الحجم وربحية البنوك، وبين أيضاً (Genay, 1999) في دراسة أجراها على البنوك اليابانية أن البنوك كبيرة الحجم هي أحسن أداءً من البنوك الصغيرة.

3- نسبة المصاريف التشغيلية (Operating Expenses Ratio): تعتبر المصروفات البنكية مُحددًا هاماً من مُحددات الربحية حيث يرتبط هذا المتغير من متغيرات الدراسة ارتباطاً وثيقاً بفكرة الإدارة الفعالة. إن زيادة نسبة المصاريف التشغيلية يمكن أن يكون مرده إلى زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والمنتجات والأدوات الحديثة ذات التكلفة المرتفعة، ولكنها تؤدي إلى تحسين العمليات المصرفية وزيادة كفاءتها. وقد أثبت دراسة (Lerner, 1981) أن البنك الذي لديه مصاريف تشغيل مرتفعة يؤدي إلى تحقيق هامش فائدة مرتفع، وهذا ما توافق مع نتائج الدراسات التي قام بها كل من (Bourke, 1989) و (Molyneux & Thornton, 1992) حيث خلصت هذه الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الإدارة ذات الجودة العالية والربحية، ومن ثم فالعلاقة المُنتظرة من هذه النسبة موجبة، وتقاس نسبة مؤشر المصاريف التشغيلية من خلال المعادلة التالية:

إجمالي المصاريف التشغيلية

نسبة مؤشر المصاريف التشغيلية للبنك = إجمالي الأصول

هناك العديد من الدراسات التي استخدمت هذه النسبة مؤشراً لقياس أثر المصاريف التشغيلية في البنك في هامش سعر الفائدة منها: (Husni, k, 2008), (Lerner, 1981).

4- كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية): (Capital Adequacy)

يعتبر رأس المال عامل حماية ضد الأخطار التي يتعرض لها البنك كما أن كفاية رأس المال تزيد من ثقة المتعاملين معه خاصة أصحاب الودائع وتساهم في امتصاص الخسائر غير المتوقعة، وتتمثل أخطار رأس المال في عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما يواجه حقوق ملكية سالبة، ويمكن قياس نسبة كفاية رأس المال في البنك حسب المعادلة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول الخطرة}} = \text{نسبة كفاية رأس المال (CA)}$$

ويُعرف خريوش وآخرون (Khrioush et al., 2004) الأصول الخطرة بأنها: كافة الأصول باستثناء الأصول السائلة (النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية)، ومن أمثلة الأصول الخطرة القروض بضمان أو بدون ضمان والأوراق المالية الأخرى وتوضح هذه النسبة العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجودات البنك وأي عمليات أخرى. وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك وقدرته على مواجه أي خسائر قد تحدث في المستقبل أو مواجهة مخاطر الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها البنك وخاصة تكاليف الإفلاس.

وقد أجمعت عدة دراسات إلى أن كفاية رأس المال هي من أهم العوامل التي تؤثر إيجابياً على أداء وربحية البنوك التجارية ومنها (Bourke, 1989) (Meghyreh & Shammout, 2004) . (Berger, 1995) (Kosmidou & Pasiouras, 2007)

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 – 2016)"
وسام عبدالحميد المعاينة

5- نسبة توظيف الودائع (DUR) : (Deposits Utilization Ratio)

يُعرف أبو حمد (AbuHamad, 2004) هذا المؤشر على أنه النسبة التي تقيس مدى استخدام البنك للودائع المصرفية لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة ويمكن قياس العلاقة بين القروض والسلف والودائع المصرفية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة توظيف الودائع (DUR)} = \frac{\text{صافي التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الودائع المصرفية}}$$

وبينت الدراسات التي أخذت بعين الاعتبار هذا المؤشر، أن هناك علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين الربحية ونسب توظيف الأموال ومن هذه الدراسات دراسة النعيمي (Naimi, 2002) ودراسة أرشيد (Arshid,2003).

6- نسبة الرفع المالي (Financial Leverage Ratio):

يُعرف الهواري (Al-Hawary, 1996) الرفع المالي بأنه: "استخدام أموال الغير (الودائع) في التمويل بهدف زيادة أرباح التشغيل قبل الفوائد والضرائب"، وقد أجريت العديد من الدراسات التي اختبرت العلاقة بين الرفع المالي وربحية البنوك التجارية ومنها دراسة التميمي وعبيدات (Tamimi & Obaidat, 2012) وتوصلت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي وربحية البنوك التجارية الأردنية ممثلة بمعدل العائد على الموجودات، كما أشارت دراسة شلاش وآخرون (Shlash et al., 2008) أن نسبة الرفع المالي الجيد وهو الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة أكبر من تكلفة الاقتراض يترتب عليها ارتفاع معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. ويمكن قياس هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرفع المالي (FLR)} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

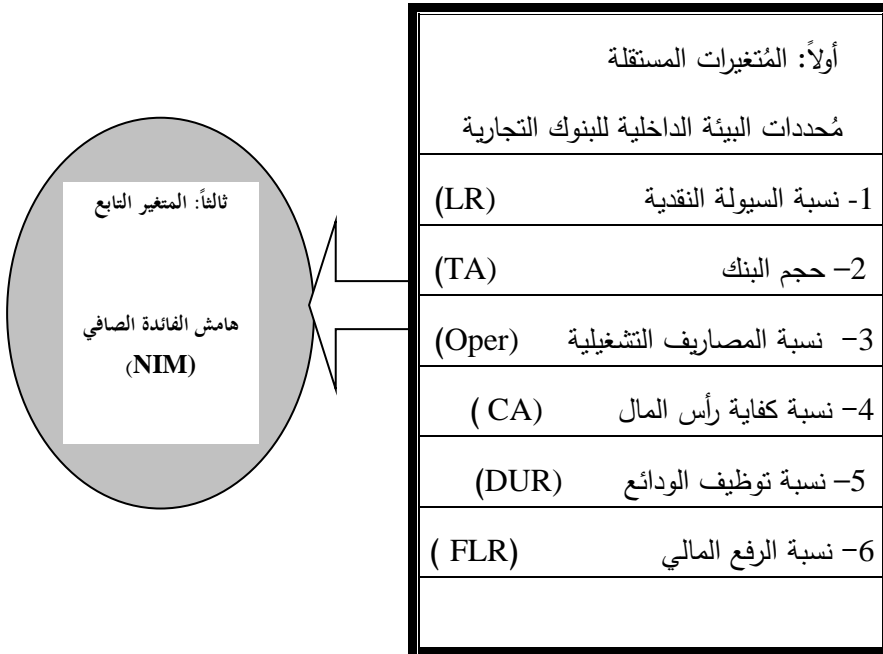
خامساً: مصادر البيانات

تم الحصول على أدبيات الجانب النظري من خلال الرجوع إلى المصادر والدوريات والمنشورات الأجنبية والعربية التي تناولت بشكل مباشر أو غير مباشر العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية بوجه عام أو بهامش الفائدة الصافي بوجه خاص. أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي لهذه الدراسة، فقد تم الرجوع للتقارير والقوائم المالية للبنوك التجارية عينة الدراسة والصادرة عن بورصة عمان للأوراق المالية وذلك لمدة 11 سنة تمتد من سنة 2006 - 2016م.

سادساً: أنموذج الدراسة:

الشكل رقم (1) ادناه، يوضح نموذج الدراسة من خلال تبيان العوامل المستقلة والعامل التابع:

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحث، وقد تم تطوير أنموذج الدراسة بما يتلائم مع متغيرات الدراسة.

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 - 2016)"
وسام عبدالحميد المعاينة

سابعاً: الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Molyneux & Thornton, 1992) إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في أداء المصارف في ثماني عشرة دولة أوروبية، وذلك خلال الفترة الممتدة من (1986 - 1989م). حيث قام الباحثان في هذه الدراسة بقياس أثر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية (المتغيرات المستقلة) على ربحية البنوك (المتغير التابع)، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن هناك علاقة طردية قوية بين العائد على رأس المال ومعدل الفائدة الأسمي.

وهدفت دراسة (Berger, 1995) إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983-1989م)، وقد استخدم الباحث تحليل الإنحدار ما بين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية لدراسة هذه العلاقة ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة أن هناك علاقة قوية موجبة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983 - 1989م).

وهدفت دراسة (Angbazo, 1997) إلى تحديد مُحددات هامش الفائدة الصافي على مستوى الدولة وذلك من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين هامش الفائدة الصافي وبين كل من مخاطر الإفلاس وسعر الفائدة والحسابات غير النظامية التي يتم تصنيفها خارج الميزانية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال مرتفعة استطاعت تخفيض مخاطر الإفلاس، وبالتالي زيادة الربحية وتحقيق معدلات هامش فائدة مرتفعة.

أما دراسة أبو فخرة (Abu Fakhra, 1997) هدفت إلى تحديد العلاقة بين مؤشرات الربحية ورأس المال في المصارف التجارية في جمهورية مصر العربية، خلال الفترة الممتدة من (1985-1995)، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هناك علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين مكونات الربحية ورأس المال في البنوك مجتمعة، وتمثلت مكونات الربحية المؤثرة تأثيراً جوهرياً على رأس المال في تلك المصارف في درجة التركيز المصرفي، ومعدل تكاليف التشغيل لإجمالي الأصول، ومعدل مصروفات الفوائد إلى حقوق الملكية، وأخيراً معدل تكاليف التشغيل إلى حقوق الملكية.

أما دراسة صيام وخرشوش (Siyam & Khrioush, 2001) فهدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1991-2000)، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في وجود نقاط ضعف لدى البنوك التجارية الأردنية فيما يتعلق بالربحية ومواجهة التحديات المستقبلية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية وكل من (حقوق الملكية، مصاريف الدعاية والإعلان، نسبة المديونية، ونسبة السيولة النقدية).

وفي دراسة قام بها الرشدان (Al-Rashdan, 2002) هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة في ربحية البنوك الأردنية خلال الفترة الممتدة من (1985-1999)، وقد تضمنت عينة الدراسة كل من (البنك العربي، وبنك الأردن، والبنك الأردني الكويتي)، وكانت المتغيرات المستقلة التي تناولتها الدراسة هي: نسبة الرافعة المالية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال، ونسبة السيولة. وتوصلت الدراسة إلى أن كل من مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال كان تأثيرها ضعيف جداً على ربحية البنوك التجارية عينة الدراسة، أما نسبة السيولة فلم يكن لها أي تأثير في ربحية البنوك المدروسة.

وهدفت دراسة (Kosimidou et al., 2004) إلى إيجاد محددات ربحية البنوك البريطانية خلال الفترة (1995-2002م). واستخدم الباحث لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة أسلوب تحليل الانحدار الطبيعي. وكان من أهم النتائج التي توصل إليها في هذه الدراسة أن نسبة التكاليف إلى الدخل سلبية مع معدل العائد على الأصول ونسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول (نسبة السيولة) ذات علاقة عكسية مع أرباح البنك ووجد الباحث أيضاً في هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الربحية ونسبة الملكية لأنه كلما زادت نسبة الملكية قلت الحاجة إلى الاعتماد على مصادر تمويل خارجية.

وهدفت دراسة (Goddard et al., 2004) إلى إيجاد محددات ربحية البنوك الأوروبية، وتضمنت عينة الدراسة 665 بنكاً من الاتحاد الأوروبي للفترة (1992-1998م). حيث اعتبر الباحث العائد على حقوق الملكية هو المتغير التابع والممثل للربحية وكل من حجم البنك مُفاساً بمجموع أصوله وحجم المحفظة الاستثمارية للبنك ونسبة الملكية متغيرات مستقلة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة أن حجم البنك لا يؤثر في ربحية البنك كتأثير كفاية رأس

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 – 2016)"
وسام عبدالحميد المعاينة

المال، أما العلاقة بين حجم المحفظة الاستثمارية للبنك والربحية فكانت طردية، وكانت العلاقة موجبة بين نسبة الملكية والربحية.

وهدفت دراسة (BenNaceur & Goaid, 2005) إلى قياس أثر العوامل الداخلية للبنوك وكذلك العوامل الخارجية (متغيرات الاقتصاد الكلية) في هامش الفائدة في الصناعة المصرفية التونسية خلال الفترة (1980 – 2000م) وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن العوامل الداخلية تُفسر جانباً مهماً من التغيرات في هامش الفائدة الصافي وربحية البنوك عينة الدراسة.

وفي دراسة قام بها (Husni & Al-Abadi, 2008) هدفت إلى اختبار محددات هامش سعر الفائدة الصافي ضمن الصناعة المصرفية الأردنية خلال المدة (1992-2005) وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تحقيق هامش أعلى لسعر الفائدة مرتبط بمدى قدرة المصرف على الاحتفاظ برافعية مالية منخفضة وتقديم المزيد من التسهيلات الائتمانية، كما بينت الدراسة أن حجم المصرف له دلالة إحصائية على هامش سعر الفائدة.

وهدفت دراسة (Hichem et al., 2008) إلى تحديد العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية في تونس خلال الفترة (1996 – 2003) وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية بين كل من مؤشر التكاليف التشغيلية، وحجم البنك من جهة وهامش سعر الفائدة من جهة أخرى، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية مع مؤشر حقوق الملكية، وإلى عدم وجود أي أثر للعوامل الاقتصادية الكلية في هامش سعر الفائدة.

وهدفت دراسة (Antonio Trujillo – Ponce, 2009) إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في ربحية البنوك الإسبانية خلال الفترة (1999 – 2009)، حيث تم تطبيق نموذج GMM على عينة كبيرة من البنوك الإسبانية، وأشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ارتفاع ربحية البنوك يرتبط بمجموعة من العوامل: نسبة عالية من القروض إلى إجمالي الأصول، ونسبة كبيرة من ودائع العملاء، وكفاية إدارية جيدة، وانخفاض المخاطر الائتمانية، وزيادة نسبة رأس المال (الملاءة المالية) وهذه الوقائع تنطبق فقط عند استخدام معدل العائد على الموجودات (ROA) كمقياس للربحية.

وفي دراسة أخرى قام بها السرايري (Al-Sarayri, 2010) هدفت إلى تحديد طبيعة العلاقة بين ربحية البنوك التجارية السعودية مع خصائصها الداخلية والعوامل الخارجية وذلك خلال الفترة الممتدة (1999-2006) واستخدم الباحث نموذج الانحدار المجمع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية لاختبار فرضيات الدراسة وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين صافي هامش الفائدة كمقياس للربحية من جهة وكل من حجم البنك، ونسبة كفاية رأس المال من جهة أخرى وإلى وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية وصافي هامش الفائدة، كما بينت الدراسة أن العوامل الخارجية (نسبة النمو في الناتج المحلي، نسبة التضخم، نسبة الودائع بين البنوك) كانت غير دالة إحصائياً ولها أثر ضعيف على كل مؤشرات الربحية.

وفي دراسة العلي (Al-Ali, 2012) التي هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة الصافي في المصارف التجارية ضمن الصناعة المصرفية السورية خلال الفترة الممتدة من (2006 - 2010) ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هامش سعر الفائدة وكل من مؤشر المصارف التشغيلية (المصاريف التشغيلية/ إجمالي الأصول) ومؤشر القروض (إجمالي القروض/ إجمالي الأصول)، ووجود علاقة طردية ضعيفة بين هامش سعر الفائدة وكل من مؤشر النمو الاقتصادي، ومؤشر التضخم، ومؤشر الحصة السوقية من الودائع.

وفي دراسة التميمي وعبيدات (Tamimi & Obaidat, 2012) التي هدفت إلى التعرف على أهم العوامل المحددة لربحية البنوك التجارية الأردنية للفترة الممتدة من (2000 - 2008) خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل المستقلة التالية: الأرباح المحتجزة، نسبة المديونية، وبالمقابل هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والفوائض النقدية.

وهدفتم دراسة زاهر (Zaher, 2014) إلى قياس أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2009 - 2013، واستخدم الباحث البرنامج الإحصائي spss لتحليل البيانات، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة وربحية المصارف الخاصة، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة الكفاية

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 - 2016)"
وسام عبدالحميد المعاينة

الإدارية ونسبة الملاءة المالية وربحية المصارف الخاصة. وأكدت الدراسة أن نسبة الملاءة المالية هي النسبة الأكثر تأثيراً في ربحية المصارف الخاصة، وهذا ما يؤكد أن طبيعة عمل البنوك الخاصة قائم على مبدأ العائد والمخاطرة.

وهدفت دراسة الحسين (Al-Hussien, 2016) إلى تحديد أهم العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف السورية الخاصة خلال الفترة الممتدة من 2009 - 2015، وتضمنت الدراسة دراسة أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على ربحية المصارف الخاصة، وتمثلت المتغيرات المستقلة بـ: حجم البنك، نسبة المديونية، حقوق الملكية، نسبة السيولة، صافي الفوائد، نسبة مخصص التسهيلات الائتمانية إلى التسهيلات الائتمانية، واستخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، وأظهرت الدراسة النتائج التالية: 1- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الموجودات. 2- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع نسبة الديون عند مستوى معنوية 5%. 3- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من نسبة السيولة النقدية ونسبة مخصص التسهيلات الائتمانية إلى التسهيلات الائتمانية وحقوق الملكية وصافي الفوائد.

وهدفت دراسة القيسي (Al-Qaisi, 2017) إلى تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام عناصر نموذج CAMELS واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 13 بنكاً تجارياً أردنياً مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من 2009 - 2014، واستخدم الباحث أسلوب تحليل الإنحدار المشترك، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لنسبة كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة والربحية على الأداء المالي للبنوك التجارية مقاساً بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

ثامناً: ما يُميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة خاصةً المحلية منها بما يلي:

- 1- تناولت الدراسة موضوع البحث في أثر المحددات الداخلية على هامش الفائدة الصافي كمقياس للأداء المصرفي في حين أغلب الدراسات السابقة ركزت على مقاييس الربحية التقليدية كمعدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- 2- اعتمدت الدراسة على القوائم الفعلية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي لقياس متغيرات الدراسة وفحص فرضياتها.
- 3- الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة الحالية امتدت من العام (2006-2016) وهي فترة زمنية أطول من الفترات الزمنية التي غطتها الدراسات السابقة، وهذا يعني أن الدراسة أهتمت بمراجعة التغيرات التي تكون قد حدثت في البيئة الداخلية الخاصة بتلك البنوك خلال هذه الفترة.

تاسعاً: نتائج التحليل الإحصائي:

أولاً: نتائج الإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستقلة والتابعة:

يوضح الجدول (2) تلخيصاً للإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستقلة والتابعة الخاصة بالبنوك التجارية محل الدراسة والتي حُسبت من قوائمها المالية، حيث يُظهر الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة لكل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ومن خلال الجدول (2) يمكن ملاحظة بأن متوسط هامش الفائدة الصافي (NIM) للبنوك التجارية الأردنية بلغ خلال فترة الدراسة حوالي 3 %، وقد تراوح هذا المعدل من 1.4% إلى 4.4 %، وانحراف معياري بلغ 0.6 % . وتشير الإحصائيات السابقة إلى عدم وجود تفاوت كبير في هامش الفائدة الصافي بين البنوك التجارية الأردنية. وبالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد بلغ متوسط نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول (Oper) للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة حوالي 2.4 % وقد تراوحت النسبة من 0.6% إلى 4.2 % وانحراف معياري بلغ 0.6% . ومما سبق يتبين بأن البنوك التجارية الأردنية تتميز بمستويات متقاربة متقاربة من المصاريف التشغيلية، مع عدم وجود تقلب كبير في النسبة خلال فترة الدراسة، مما يدل على كفاءة إدارات

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 - 2016)"

وسام عبدالحميد المعاينة

البنوك التجارية الأردنية. وبلغ متوسط نسبة السيولة النقدية (LR) للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة حوالي 33.4% . وقد تراوحت النسبة من 26.4% إلى 56.3% وبنحرف معياري 9.8% . ومما سبق يُلاحظ بأن البنوك التجارية الأردنية تحتفظ بنسب سيولة جيدة وكافية لمواجهة أي احتياجات غير متوقعة. وبلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال (CA) للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة 18.7% وقد تراوحت النسبة من 12.1% إلى 31.6%، وبنحرف معياري 3.9% . وتشير الإحصائيات السابقة إلى أن البنوك التجارية الأردنية تتمتع بنسبة كفاية رأس مال مرتفعة تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي الأردني والبالغ 12%، وكذلك الحد الأدنى المطلوب من قبل لجنة بازل والبالغ 8% . وبالنسبة لمعدل توظيف الودائع (DUR) فقد بلغ متوسط المعدل للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة حوالي 62.5%، وقد تراوح هذا المعدل من 0.4% إلى 101.9% وبنحرف معياري 14.08%، وتشير الإحصائيات السابقة إلى وجود تفاوت واضح في معدل توظيف الودائع بين البنوك التجارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تختلف في مقدرتها وكفائتها في توظيف الموارد المالية. وبلغ متوسط نسبة الرفع المالي (FLR) للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة حوالي 78.2%، وقد تراوحت النسبة من 54.1% إلى 65.8%، وبنحرف معياري 49.2%، وبلغ متوسط حجم الأصول (TA) مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول 21.27%، وتراوحت النسبة من 18.90% إلى 23.97%.

جدول (2) لإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2006 - 2016

Variable	Obs	Mean	Std.Dev	Min	Max
NIM	143	.0306675	.006547	.0148873	.0440037
Oper	143	.0245703	.0067571	.0063565	.0429314
LR	143	.3345653	.0986069	.264138	.5632272
CA	143	.1876964	.0397136	.1218418	.3160427
DUR	143	.6251665	.1408922	.0040102	1.019485
FLR	143	.7826246	.4920074	.5414972	6.58451
TA	143	21.27845	1.037922	18.908	23.97595

ثانياً: نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة:

تستخدم مصفوفة الارتباط لإظهار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة من جهة وبين المتغيرات المستقلة فيما بينها من جهة أخرى للتأكد من عدم وجود ارتباط قوي فيما بينها والذي يشير إلى ما يُعرف بمشكلة الارتباط المزدوج بين المتغيرين والمتعدد بين أكثر من متغيرين (Multicollinearity) مما يؤثر سلباً على صدق نتائج الإنحدار. ومشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات التفسيرية تحدث عندما تكون العلاقة بين أي متغيرين أكبر من 80% ($r > 0.80$) (Hair et al.,1995). ويلاحظ من الجدول أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة ضعيفة حيث بلغت أعلى نسبة ارتباط (48.4%) بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة النقدية مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط المزدوج أو المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

جدول (3) نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة

Variable	NIM	Oper	LR	CA	DUR	FLR	TA
NMI	1.0000						
Oper	0.5152	1.0000					
LR	-0.2343	-0.2236	1.0000				
CA	-0.0914	-0.2468	0.4842	1.0000			
DUR	0.2155	0.1164	-0.0404	0.1000	1.0000		
FLR	0.0833	0.0288	-0.2912	-0.0155	-0.3848	1.0000	
TA	-0.0313	-0.0815	0.1186	0.0279	-0.0973	-0.0310	1.0000

ثالثاً: نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

أ- خطوات التحليل الإحصائي:

- تم جمع البيانات المالية من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة الممتدة (2016 - 2006).
- النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة وهي: هامش الفائدة الصافي ونسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول ونسبة السيولة النقدية ونسبة كفاية رأس المال ونسبة توظيف الودائع ونسبة الرفع المالي وحجم البنك معبراً عنه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول من

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 – 2016)"
وسام عبدالحميد المعاينة

القوائم المالية لاستخدامها في عملية التحليل للتعرف على أهم محددات البيئة الداخلية المؤثرة على هامش الفائدة المصرفية للبنوك التجارية الأردنية.

4- تم استخدام برنامج (Stata) لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة، وذلك باستخدام أسلوب التحليل المعروف بـ (Panel Data Analysis).

5- تم إجراء اختبار هوسمان (Hausman Test) لتحديد الطريقة المثلى لإجراء التحليل.

ب- الأسلوب المستخدم في تقدير نموذج الدراسة:

لقد تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (Generalization Least Square) (GLS) حيث تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس والارتباط الذاتي لحد الخطأ (Green, 2008).

ولأجل المفاضلة واختيار النموذج الأكثر تمثيلاً ودقة لاعتماد كصيغه لهامش الفائدة الصافي للبنوك التجارية الأردنية قام الباحث بإجراء اختبار إحصائي يسمى اختبار هوسمان (Hausman Test) وذلك للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect)، وذلك بالاعتماد على درجة المعنوية الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت أقل من 5% يتم اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة كنموذج أكثر تمثيلاً ودقة لتحليل بيانات الدراسة وإذا كانت قيمتها أكبر من 5% يتم اعتماد نموذج التأثيرات العشوائية. وقد أشارت نتائج الاختبار الإحصائي المعروف بـ اختبار Hausman إلى أن درجة احتمالية أو معنوية (Chi-Square) أكبر من 5% (P.Value > 5%).

وهذا يعني اعتماد نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect) كنموذج أكثر كفاءة وتمثيلاً ودقة لتحليل بيانات الدراسة والجدول الآتي يبين نتائج اختبار Hausman:

جدول (4) نتائج اختبار هوسمان (Hausman Test)

Hausman Test			
Test Summary	ChiSq.Statistic	Chi-Sq.d.f	Prob.
Cross- Section Random	2.95	6	0.8145

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Stata الإحصائي.

ج- اختبار فرضيات الدراسة:

تم اعتماد نموذج التأثيرات العشوائية كنموذج أكثر كفاءة ودقة لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضيتها وذلك بناءً على نتائج اختبار (Husman)، وعليه فإن الجدول ادناه يبين نتائج اختبار فرضيات الدراسة وفق نموذج التأثيرات العشوائية.

جدول (5) نتائج اختبار الفرضيات وفق نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect)

R- Squared = 0.4756		Dependent Variable : NIM		
Wald Chi2 = 687.42		Time Period: 2006- 2016		
P-Value Wald Chi2= 0.00000		Periods Included : 11 years		
		Number of Bank : 13 Bank		
		Number of Observation: 143		
Independent Variable	Coefficient	Robust Std.Err.	Z-Statistic	Prob
Oper	.3128261	.127425	2.45	0.014
LR	-.0153412	.0037801	-4.06	0.000
CA	.028976	.0122841	2.36	0.018
DUR	.0108489	.0051021	2.13	0.033
FLR	.0016624	.0004583	3.63	0.000
TA	-.0015667	.0016219	-0.97	0.334
Cons	.0479285	.0347728	1.38	0.168

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (Stata)

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 – 2016)"
وسام عبدالحميد المعاينة

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (5) تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو

الآتي:

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة: H0

"لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 5\%$) بين مُحددات البيئة الداخلية للبنوك وهامش الفائدة الصافي للبنوك التجارية الأردنية"

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي فيما يتعلق باختبار الفرضية الرئيسية للدراسة مايلي:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات البيئة الداخلية (نسبة المصاريف التشغيلية، نسبة السيولة النقدية، نسبة كفاية رأس المال، نسبة توظيف الودائع، نسبة الرفع المالي) وهامش الفائدة الصافي للبنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 5%. أما العلاقة بين حجم البنك وهامش الفائدة الصافي لم تكن دالة إحصائياً.
- بلغ معامل التحديد (R-Squared) ما نسبته 47.56% مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة (نسبة السيولة النقدية، حجم البنك، نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول، نسبة كفاية رأس المال، معدل توظيف الودائع، نسبة الرفع المالي) تفسر ما نسبته 47.56% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (هامش الفائدة الصافي: NIM). وتعتبر نسبة جيدة لكون الدراسة اقتصرت على دراسة المُحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي ولم تتناول بالبحث المحددات الخارجية، وعليه يمكن القول أن نسبة ما تفسره المُحددات الداخلية آنفة الذكر من التغيرات في هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية بلغت 47.56%.
- تشير نتيجة اختبار معنوية الإنحدار بالكامل (Wald Chi2) أن النموذج ككل معنوي حيث أن قيمة Wald Chi2 المحسوبة بلغت (687.42) وقيمتها الاحتمالية (P-Value) بلغت (0.000). كما تشير نتائج التحليل الإحصائي وفق نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect) إلى أن معادلة الإنحدار المقدره لهامش الفائدة الصافي والخاصة بالمحددات الداخلية في البنوك التجارية الأردنية هي على النحو الآتي:

$$\text{NIM} = 0.04792 + 0.3128 (\text{Oper}) - 0.01534 (\text{LR}) + 0.02897 (\text{CA}) + 0.010848 (\text{DUR}) + 0.001662 (\text{FLR}) - 0.001566 (\text{TA})$$

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة الفرعية:

الفرضية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية وهامش الفائدة الصافي.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية وهامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05، حيث بلغت الدلالة الإحصائية لهذا المتغير (Sig) = 0.000 (Sig < 5%)، كما بلغت قيمة معامل الإنحدار $\beta = (-0.0153412)$ ، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة السيولة النقدية انخفض معدل هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية، وهذه النتيجة تتفق مع أدبيات العمل المصرفي حيث أن احتفاظ البنوك التجارية بنسب مرتفعة من متطلبات السيولة لتحقيق متطلبات الأمان المصرفي يترتب عليه انخفاض حجم الأموال المعدة لغايات الاستثمار وهذا يعني انخفاض مؤشرات الربحية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة ومنها دراسة التميمي وعبيدات (Tamimi & Obaidat, 2012) ودراسة السرايري (Al-Sarayri, 2010) ودراسة زاهر (Zaher, 2014) وتختلف مع نتائج بعض الدراسات السابقة ومنها دراسة صيام وخرشوش (Siyam & Khrioush, 2001) ودراسة الرشدان (Al-Rashdan, 2002).

ثانياً: الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك وهامش الفائدة الصافي.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية لكنها غير دالة إحصائياً بين حجم البنك وهامش الفائدة الصافي عند مستوى دلالة إحصائية 0.05، حيث بلغت الدلالة الإحصائية لهذا المتغير (Sig) = 0.334 (Sig > 5%). كما بلغت قيمة معامل الإنحدار β لهذا المتغير -0.0015667، وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات من

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 - 2016)"
وسام عبدالحميد المعاينة

نتائج ومنها: (Fauziah et al., 2009) و (Kosimidou, et al., 2004) و مع دراسة صيام وخريوش (Siyam & Khrioush, 2001) وهذا يعني أن هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية لا يعتمد بشكل أساسي على حجم البنك بل يعتمد أساساً على جودة الإدارة وكفاءتها كما يمكن للبنوك صغيرة الحجم أن تتنافس البنوك كبيرة الحجم على أساس معايير جودة الخدمات المالية التي تقدمها. كما أن هناك أيضاً بعض الدراسات التي أشارت نتائجها بأن الحجم من الممكن أن يكون له تأثير سلبي على الأداء، حيث أن نمو الحجم قد يؤدي إلى عدم القدرة على الحفاظ على الأداء المتميز للبنك أو الشركة (Banz,1981).

ثالثاً: الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المصاريف التشغيلية وهامش الفائدة الصافي

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول وهامش الفائدة الصافي للبنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05، حيث بلغت الدلالة الإحصائية لهذا المتغير (Sig) = 0.014 ($\text{Sig} < 5\%$). كما بلغت قيمة معامل الإنحدار β لهذا المتغير 0.3128261 وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة المصاريف التشغيلية ارتفع معدل هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية، وهذه النتيجة لا تتفق مع المنطق الاقتصادي، ويمكن تفسير العلاقة الموجبة بين نسبة المصاريف التشغيلية وهامش الفائدة الصافي بأن البنوك التجارية الأردنية استطاعت تحميل هذه التكاليف على العملاء من خلال رفع سعر الفائدة على القروض أو بخفض الفائدة على الودائع مما يؤدي إلى ارتفاع هامش الفائدة الصافي. كما يمكن القول أيضاً أن زيادة نسبة المصاريف التشغيلية يمكن أن يكون نتيجة لزيادة اعتماد البنوك التجارية الأردنية على استخدام التكنولوجيا المتطورة والمنتجات والأدوات الحديثة ذات التكلفة المرتفعة والتي أدت إلى تحسين الأداء المصرفي بشكل إيجابي ساهم في ارتفاع هامش الفائدة الصافي للبنوك التجارية الأردنية، وقد توافقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة ومنها دراسة العلي (Al-Ali, 2012)، ودراسة أبو فخرة (Abu Fachra, 1997) ودراسة القيسي (Al-Qaisi, 2017).

رابعاً: الفرضية الرابعة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية نسبة كفاية رأس المال وهامش الفائدة الصافي.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وهامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 حيث بلغت الدلالة الإحصائية لهذا المتغير (Sig) 0.018 ($\text{Sig} < 5\%$)، كما بلغت قيمة معامل الإنحدار β لهذا المتغير 0.028976 وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية ارتفع هامش الفائدة الصافي، وهذه النتيجة تتفق مع الواقع المصرفي حيث أن زيادة التمويل من الأموال الذاتية خاصة من الأرباح المتحققة والأرباح المحتجزة والأرباح غير الموزعة يزيد من نصيب الاستثمار من الأرباح لأن هذا التمويل ليس له كلفة، كما أن زيادة نسبة كفاية رأس المال تعني زيادة درجة الأمان المصرفي في البنوك التجارية مما يؤثر إيجاباً في هامش الفائدة الصافي. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة ومنها دراسة السرايري (Al-Sarayri, 2010) ودراسة أبو فخرة (AbuFakhra, 1997) ودراسة زاهر (Zaher, 2014) ودراسة (Angbazo, 1997).

خامساً: الفرضية الخامسة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة توظيف الودائع وهامش الفائدة الصافي.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة توظيف الودائع في البنوك التجارية الأردنية وهامش الفائدة الصافي عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 حيث بلغت الدلالة الإحصائية لهذا المتغير (Sig) 0.033 ($\text{Sig} < 5\%$)، كما بلغت قيمة معامل الإنحدار β لهذا المتغير 0.0108489، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل توظيف الودائع في البنوك التجارية الأردنية ارتفع هامش الفائدة الصافي، وهذه النتيجة تتفق مع أدبيات العمل المصرفي حيث أن زيادة قدرة البنوك التجارية الأردنية على توظيف الودائع المصرفية في نشاطاتها المصرفية المختلفة يترتب عليه زيادة هامش الفائدة الصافي وبالتالي تعظيم الربحية للبنوك التجارية، وهذه النتيجة منسجمة مع نتائج الدراسات التي أجريت على البنوك السودانية ومنها دراسة النعيمي (Naimi, 2002) ودراسة أرشيد على البنوك الأردنية (Arshid, 2003).

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 – 2016)"
وسام عبدالحميد المعاينة

سادساً: الفرضية السادسة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي وهامش الفائدة الصافي

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي في البنوك التجارية الأردنية وهامش الفائدة الصافي عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 حيث بلغت الدلالة الإحصائية لهذا المتغير (Sig) 0.000 (< 5% Sig)، كما بلغت قيمة معامل الإنحدار β لهذا المتغير 0.016624، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الرفع المالي في البنوك التجارية الأردنية ارتفع هامش الفائدة الصافي، وهذا يعود إلى أن الديون (الودائع) تكاليفها منخفضة، ويعني أن زيادة وكفاءة استخدام هذه الديون من قبل البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات المختلفة سيؤدي إلى زيادة مستويات أرباحها (Abor, 2005). وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة ومنها دراسة (Khashrama & Qaqesh, 2000) ودراسة (Awunyo et al., 2012) ويمكن تلخيص نتائج اختبار الفرضيات على النحو الآتي:

جدول (6) ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	المتغير المستقل	المتغير التابع	نتيجة العلاقة ظهرت	نتيجة اختبار	نتيجة اختبار الفرض البديل
الأولى	نسبة السيولة النقدية (LR)	هامش الفائدة الصافي (NIM)	سالبة	رفض	قبول
الثانية	حجم البنك (TA)	هامش الفائدة الصافي (NIM)	سالبة غير معنوية	قبول	رفض
الثالثة	نسبة المصاريف التشغيلية (Oper)	هامش الفائدة الصافي (NIM)	موجبة	رفض	قبول
الرابعة	نسبة كفاية رأس المال (CA)	هامش الفائدة الصافي (NIM)	موجبة	رفض	قبول
الخامسة	معدل توظيف الودائع (DUR)	هامش الفائدة الصافي (NIM)	موجبة	رفض	قبول
السادسة	نسبة الرفع المالي (FLR)	هامش الفائدة الصافي (NIM)	موجبة	رفض	قبول

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج اختبار الفرضيات في الجدول (5).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1- أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالقوة التفسيرية لمتغيرات الدراسة أن متغير نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول وهو مؤشر لقياس كفاءة البنك التجاري التشغيلية جاءت في المرتبة الأولى حيث تُفسر ما نسبته (31.2%) من التباين الحاصل في هامش الفائدة الصافي، ويُمكن أن يفسر هذا الأثر بأن البنوك التجارية الأردنية التي حققت هامش فائدة مرتفع استطاعت أن تحقق مستويات عالية من الكفاءة التشغيلية لأصولها. وجاءت نسبة كفاية رأس المال في المرتبة الثانية من حيث القوة التفسيرية حيث بلغت القوة التفسيرية لها (2.8%).

2- وأظهرت نتائج اختبار فرضيات الدراسة وفق النموذج المعتمد لتحليل بيانات الدراسة (نموذج التأثيرات العشوائية: Random Effect) النتائج الآتية:

أولاً: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية والعوامل الآتية: نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول، ونسبة كفاية رأس المال، و معدل توظيف الودائع، ونسبة الرفع المالي).

ثانياً: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية ونسبة السيولة النقدية.

ثالثاً: وجود علاقة عكسية لكنها ليست ذات دلالة إحصائية بين هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية الأردنية وحجم البنك مُقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليلات السابقة، فإن الباحث يوصي بما يأتي:

1- إيلاء البنوك التجارية إدارة المصاريف التشغيلية مزيداً من الاهتمام، إذ أنها تؤثر تأثيراً كبيراً في هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية، حيث أن زيادة نسبة المصاريف التشغيلية في سبيل

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 - 2016)"
وسام عبدالحميد المعاينة

تطوير الخدمات المصرفية يساهم في تحسين الأداء المصرفي وبالتالي تعظيم هامش الفائدة الصافي وهو مؤشر هام من مؤشرات الربحية.

2- التزام البنوك التجارية بتحقيق نسبة كفاية رأس المال المقررة من قبل البنك المركزي أو المقررة وفقاً لمتطلبات لجنة بازل حيث أن تحقيق نسبة كفاية رأس المال المطلوبة يساهم في تحسين الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

3- توجيه البنوك التجارية للعمل على رفع معدلات توظيف الودائع المصرفية في استثمارات مُدرة للدخل حيث يترتب على ذلك ارتفاع هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية.

4- تشجيع الدراسات والبحوث التطبيقية والميدانية في قطاع البنوك لما لهذا القطاع من دور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

References:

- Abor, J. (2005). "The Effect of Capital Structure on Profitability: An Empirical Analysis of Listed Firms in Ghana", *The Journal of Risk Finance*, 6(5), 438-445
- Abu Fakhra, N. (1997). "Studying The relationship between profitability and Capital in Egyptian Commercial Banks". *The Scientific Journal of The Faculty of Commerce, Ain Shams University , Cairo. No.2.* 240-283.
- Abu Hamad, R. (2004). "Management of Banks: Analytical Quantitative Introduction", 1th Ed, Amman, Dar El Fikr for Printing & Publisng. 196-197.
- Al-Ali, A. (2012). "Factors affecting The Interest Rate Margin: An Applied Study on Some Syrian Commercial Banks", *University Damascus, Damascus University Journal of Economic Legal Sciences*, 28(2), 387-411.
- Al- Ali, A. (2013). "Commercial Banks of Management: Risk Management Approach", 1th Ed, Baghdad. pp 310- 311.
- Al- Hawary, S. (1996). "Financial Management: an analytical Approach, Alexandria, Dar al Maaref, p 166.
- Alhussien, B. (2016). "Factors Affecting the Private Banks Profitability in Syria Empirical Study, *Albaath Journal, Damascus University*, 38(33), 71-104.
- AL-Qaisi, F. (2017). "Analyzing the Factors Affecting the Performance of the Jordanian Commercial Bank Using the Components of CAMELS Model: An Applied Study, *Jordan Journal of Business Administration , University Jordan.* 13(4), 461-474.
- Al-Rashdan, A. (2002). "Determinants of Profitability in Jordan Commercial Banks Jordan", *Al- Bayt University, Faculty of Economics and Administrative Sciences*, unpublished Master Thesis.
- Al- Sarayri, S. (2010). "Determinants of Profitability in Saudi Commercial Banks", *Research and Studies of the Arab Journal of Management, Arab Organization for Administrative Development.* 30 (1), 79-112.

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 – 2016)"

وسام عبدالحميد المعاينة

-
- Altmimi, M. Obeidat, F. (2013). "Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan. An Empirical Study", International Journal of Academic Research in Economics and Management Science, Pakistan. 2(4), 44-58
- Angbazo, L. (1997). "Commercial bank net interest margins default risk interest rate risk and off –balance sheet banking", Journal of Banking and Finance. 55- 87.
- Antonio, T. (2009). "What Determines The Profitability of Banks? Evidence From Spain" Pablo de Olavide University. 1-35
- Arshid, R. (2003). "The relationship between Profitability Ratio and Ratios of Liquidity, Guarantee and Employment in The Jordanian Banking System". Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, No.15.31-53.
- Awunyo- Vitor, D. & Badue, J.(2012). "Capital Structure and Performance of Listed Banks in Ghana", Global Journal of Human Social Science, 12(5), 57-62.
- Banz, R. (1981). "The Relationship Between Return and The Market Value for Common Stocks". Journal of Financial Economics. 9(1), 3-18.
- Ben Naceur, S. & Goaid, M. (2005). "The Determinants of The Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia",. Journal of Frontiers in Economics and Finance, 12(3), 3-23.
- Berger, A. (1995). "The Relationship between Capital and Earnings in Banking", Journal of Money Credit and Banking . 27(2),432-456.
- Bortolotti, B. Souza, J. Fantini, M. & Megginson W. (2002) "Privatization and the sources of performance improvement in the global telecommunications industry". Telecommunication policy. 26 (5-6): 243-268.
- Bourke, P. (1989). "Concentration and Other Determinants of Bank Profitability in Europe, North America and Australia", Journal of Banking and Finance . No.13, 65-79.
- Fauziah, H, Zarinah. H, & Ahmed, K, (2009). "The Impact of Financial Risk on Profitability of Malaysian Commercial Bank: 1996-2005",

- World Academy of Science Engineering and Technology, 54:1672-1686
- Genay, H. (1999), "Assessing the Conditions of Japanese Bank: How Informative are Accounting Earnings?" Economics perspectives , Federal Reserve bank of Chicago: No.15,12-34
- Goddard. J, Molyneux. P, & Wilson. J, (2004). "The Profitability of European Bank: Across- Selection and Dynamics Panel Analysis", The Manchester School, 72(3), 363-381.
- Green, W. (2008)." Econometrics Analysis" , Prentice Hall, 7th Edition. P 56.
- Hair, J., Anderson, Tatham,R., & Black ,W.(1995)." Multivariate Data Analysis". 4th Ed, prntice- Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey.
- Hichem, K., Barbara, C., & Fazeer, R. (2008). Profitability and Interest Rates Differentials in Tunisia Banking. The University of Reading Business School.
- Husni, k. & al-Abadi, M, (2008). "Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan". Jordan Journal of Business Administration , No4, 485-499
- Khashrama, H. & Qaqeesh, M. (2000). "Factors affecting profitability in Jordanian Insurance Companies .Al-Manara Journal for Research and Studies , AL- Bayt University. 5(1), 239-257
- Kosimidou. M., Tanna.S, & Pasiouras. F, (2004). "Determinates of Profitability of Domestic UK Commercial Bank : Panel Evidence from the Period 1995-2002, Money Marco and Finance", Research Group Conference. 45(2), 1-127.
- Kosimidou, M. & F. Pasiouras. (2007). "Factors Influencing the Profitability of Domestic and Foreign Commercial Banks in the European Union", Research in International Business and Finance, 21(2), 222-237.
- Khrioush, H., Zubi. K. & Abadi. M. (2004). Factors affecting The Degree Banking Safety: field study, Journal of Economics and Administration, King Abdul-Aziz University, 18(2), 59-77.
- Marhej, M., Hamouda, A.& Mzeek. R .(2014)." Identify the factors affecting the profitability of Commercial Banks using multivariate

المحددات الداخلية لهامش الفائدة الصافي "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2006 – 2016)"

وسام عبدالحميد المعاينة

-
- analysis a field study in the Commercial Banks of Syria in Latakia province", Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies- Economic and Legal Sciences Series. 36(2),336.
- Meghyreh, A . & M.Shammout. (2004). " Determinants of Commercial Bank Performance in Jordan", Arabic Economic Research , No. 32,p3
- Molyneux, P. & Thornton, A. (1992). "Determinants of European Bank Profitability", Journal of Banking and Finance, No.16, 1137- 1178
- Naimi, S. (2002). Measuring Strategic Risk using Financial Indicators of a Strategic Nature: An Applied Study in a Sample of Sudanese Banks. Journal of Administrative Science Studies. 29(1), 183-210.
- Ongore, O. & Kusa, B. (2013). "Determinates of Financial Performance of Commercial Bank in Kenya", International Journal of Economics and Financial. 3(1), 237-255. Turkey.
- Shlash, S. &.et al., (2008). Factors Determining The Financial Structure of businesses, Al-Manara Journal for Research and Studies , Al- Bayt University. 16(1), 293-317.
- Siyam, W. & Khrioush, H. (2001). "Factors affecting the Profitability of Commercial Banks in Jordan". King Abdul-Aziz University Journal, Kingdom of Saudi Arabia. 16(2), 5-28.
- Smirlock, M. (1985). "Evidence on the (none) Relationship between Concentration and profitability in Banking", Journal of money, No.17, 69-83
- Tamimi, K. & Obaidat, Samer. (2012). "Determinants of Profitability Jordanian Commercial Banks" Irbid Journal for Research and Studies". 16(1), 293-317.
- Zaher, L. (2014). The impact of the liquidity and efficiency of administrative and financial Solvency on the Profitability of Private Banks listed in the Damascus Securities Exchange, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies- Economic and Legal Sciences, 36(6), 393-411.